«دانة غاز» و«بنك البركة - تركيا» أكبر إصدارين.. والصكوك السيادية والرينجت في الصدارة

«بيتك للأبحاث»: 3.1 مليارات دولار إصدارات الصكوك في أسبوع

■ حصة السوق الماليزي انخفضت نسبياً خلال الأسبوع المنتهي في 12 مايو، ممثلة 54.3 في المئة من السوق الأولية للصكوك

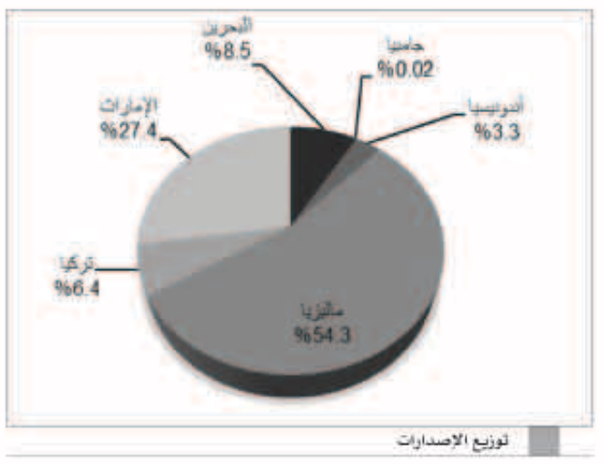

توزيع الإصدارات

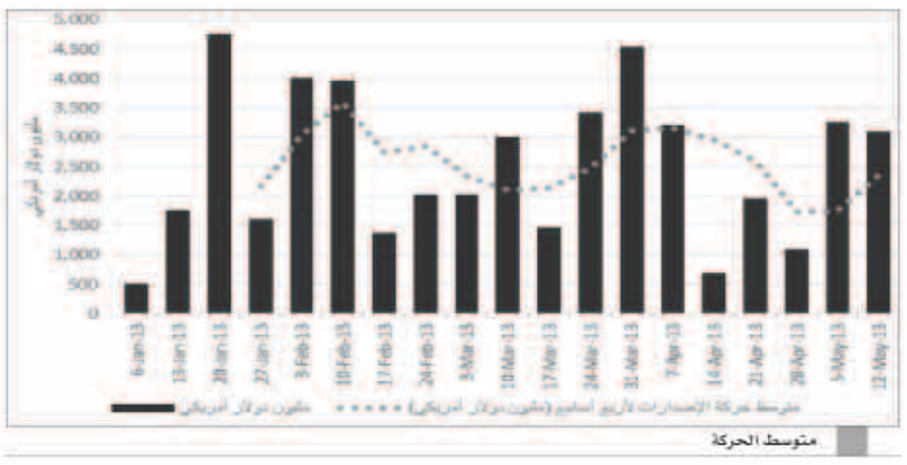
متوسط الحركة

القيمة بالعملات

ذكر تقرير الصكوك الصادر عن شركة «بيتك للابحاث» التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي «بيتك» للأسبوع المنتهي في 12 مايو 2013 إن اجمالي الإصدارات بنهاية الأسبوع المذكور بلغت 3.1 مليارات دولار واستمرت الصكوك السيادية والرينجت الماليزي في الصدارة، وأصدرت شركة دانة غاز صكوكا بقيمة 950 مليون دولار واصدر بنك البركة تركيا صكوكا بقيمة 200 مليون دولار.. وفيما يلي التفاصيل:

سجلت إصدارات الصكوك خلال الأسبوع المنتهي في 12 مايو 2013 إجمالي إصدارات بمبلغ 3.1 مليارات دولار، اي بانخفاض طفيف عن مبلغ الـ 3.3 مليارات دولار المسجلة في الأسبوع السابق. وقد تم استعادة زخم الإصدارات حيث وصل متوسط حركة الإصدارات لأربعة أسابيع إلى مبلغ 2.34 مليار دولار مقارنة بمتوسط بمبلغ 1.74 مليار دولار قبل أسبوعين.

وقد إنخفضت حصة السوق الماليزي نسبيا خلال الأسبوع المنتهي في 12 مايو، ممثلة 54.3 في المئة من السوق الأولية للصكوك وذلك انخفاضا من نسبة الـ 80 في المئة المسجلة في الأسبوع السابق. واصدرت شركة دانة غاز الإماراتية صكوكا بمبلغ كبير يمثل أكبر الإصدارات من حيث المبلغ خلال الأسبوع مساهمة بذلك في نسبة 27.4 في المئة من السوق الأولية.

وشكلت صكوك شركة دانة غاز جزءا من صفقة إعادة هيكلة الديون مع الدائنين بعد أن تأخرت في سداد صكوك مضاربة بمبلغ مليار دولار والتي استحقت في أكتوبر 2012. وقد أصدرت شركة دانة غاز، أكبر شركة إقليمية من القطاع الخاص في الشرق الأوسط العاملة في مجال الغاز الطبيعي، صكوكا على شريحتين لأجل استحقاق 5 سنوات، الشريحة الأولى صكوك غير قابلة للتحويل لأسهم بقيمة 425 مليون دولار بمتوسط معدل ربح بنسبة 7 في المئة سنويا، بينما الشريحة الثانية صكوك عادية بقيمة 425 مليون دولار أيضا بمتوسط معدل ربح بنسبة 9 في المئة سنويا. وتشمل الإصدارات البارزة الأخرى صكوك بنك البركة تركيا بقيمة 200 مليون دولار بعائد بنسبة 7.75 في المئة على شريحة لمدة 10 سنوات. وكانت حصة مصدري الصكوك من الحكومات بنسبة 55.2 في المئة من السوق الأولية للصكوك خلال الأسبوع مقارنة بنسبة 78.9 في المئة في الأسبوع السابق، بينما جاءت بقية الإصدارات من قطاع الطاقة والمرافق «27.4 في المئة»، وقطاع الخدمات المالية «6.4 في المئة» وقطاع النقل «5.6 في المئة» والقطاع العقاري «4.1 في المئة» وقطاع الرعاية الصحية 1.1 في المئة والقطاع الزراعي «0.3 في المئة». وكان للرينجيت الماليزي النصيب الأكبر من حيث عملة الإصدار بنسبة 54.3 في المئة خلال الأسبوع، بينما بلغ إجمالي الإصدارات بالدولار الأمريكي خلال الأسبوع 1.1 مليار دولار أو ما نسبته 33.8 في المئة من إجمالي الإصدارات.

وظلت مؤشرات السوق عريض القاعدة، والتي تتبع حركة عائدات الصكوك، دون تغيير تقريبا خلال الأسبوع، على الرغم من الانخفاض الحادث يوم الخميس. وقد هبط مؤشر إس بو إس أي «SUSI» للعائدات، والذي يقيس إصدارات الهيئات السيادية حول العالم، إلى أدنى مستوى له منذ يناير وذلك يوم 9 مايو قبل أن ينتعش مرة أخرى ليصل إلى 2.747 في المئة. وفي الوقت نفسه، انهت صكوك دول مجلس التعاون الخليجي الأسبوع عند أعلى مستوياتها منذ 1 أبريل 2013 وذلك وفقا لمؤشر جي إس كي أي «GSKI» لعائدات الصكوك. وظل مؤشر إس كي بي أي «SKBI» لعائدات الصكوك دون تغيير تقريبا خلال الأسبوع.

فيزا تعرض خفض رسوم بطاقات الائتمان

بروكسل - «د. ب. أ»: أعلنت المفوضية الأوروبية أن فيزا أوروبا التابعة لمؤسسة فيزا العالمية المتخصصة في إصدار بطاقات الائتمان عرضت خفض الرسوم التي تحصلها البنوك من العملاء مقابل إنجاز المعاملات التي تتم ببطاقات الائتمان داخل الاتحاد الأوروبي.

وقالت المفوضية إنه وفقا للعرض فإن مستخدمي بطاقات الائتمان لن يدفعوا أكثر من 0.3 في المئة من قيمة الصفقة كرسم لاستخدام بطاقة الائتمان خلال 4 سنوات وهو ما يقل بنسبة تتراوح بين 40 و60 في المئة عن قيمة الرسوم الحالية.

كما سيؤدي الخفض إلى مساواة الرسوم التي تتحملها البنوك نتيجة تسوية معاملات بطاقات الائتمان بين بعضها البعض بالرسوم التي تفرضها مؤسسة ماستركارد المنافسة لبطاقات الائتمان. ومن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى انخفاض كبير في الرسوم التي يتحملها التجار كما ستفيد المستهلك النهائي بصورة كبيرة بحسب المفوضية.

كما عرضت مؤسسة فيزا إصلاح نظامها بما يتيح للبنوك دفع رسوم أقل للمعاملات المصرفية «إنتربنك» المحلية حتى إذا كان التاجر موجودا خارج الدولة.

كانت المفوضية الأوروبية وهي المعنية بتطبيق قواعد مكافحة الاحتكار وحماية المنافسة في الاتحاد الأوروبي قد بدأت التحقيقات في أنشطة فيزا عام 2009.

وفي عام 2010 وافقت مؤسسة فيزا على خفض رسوم استخدام بطاقات الدين إلى 0.2 في المئة من قيمة الصفقة داخل المنطقة الاقتصادية الأوروبية التي تضم جميع دول الاتحاد الأوروبي وعددها 27 دولة إلى جانب أيسلندا.

ومع ذلك ظلت المفوضية قلقة بشأن رسوم المعاملات بين البنوك «إنتربنك» بالنسبة لمدفوعات بطاقات الائتمان بين دول الاتحاد أو داخل بعض الدول مثل بلجيكا والمجر وأيرلندا ولاتفيا ولوكسمبورج ومالطا وهولندا والسويد وأيسلندا وهي غير عضو في الاتحاد الأوروبي.

شعار فيزا

تكريم شركة آلافكو

«فوربس» تكشف عن قائمة أقوى 500 شركة عربية وأكثر 100 تأثيراً في العالم العربي

كشفت مجلة «فوربس- الشرق الأوسط» عن قائمتيها «أقوى 500 شركة عربية للعام 2013»، و«أكثر 100 شركة تأثيراً في العالم العربي» وسط احتفالية تحت رعاية الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان، وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع بدولة الإمارات، وبحضور الدكتور ناصر بن عقيل الطيّار، رئيس دار «الناشر العربي».

وكرمت المجلة في الاحتفالية التي اقيمت مساء أمس، في فندق «الريتز كارتون، أبوظبي» مجموعة من الشركات التي حجزت لها مراكز متقدمة ضمن القائمة أو ضمن قطاعاتها. وحضر هذا الحدث عدد من كبار المسؤولين الحكوميين، والمديرين التنفيذيين البارزين من مختلف القطاعات، ومجموعة من صنّاع القرار من دول عربية مختلفة من: دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والبحرين وقطر ومصر والكويت والدول العربية الأخرى.

شركة الأفكو

وأكد سامر الخراط، المدير التنفيذي لشركة «أس أيه بي» الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إن المجموعة الكبيرة من التقنيات المتطورة غير المسبوقة المنتشرة حديثا ستلعب دورا محوريا في تغيير مشهد قطاع الأعمال في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وقال: «أينما نظرت في يومنا هذا ستجد العديد من العوامل التقنية مثل الحوسبة السحابية والتقنيات النقالة ووسائل التواصل الاجتماعي والبيانات الضخمةالتي تعتبر مصدر إلهام ودافع للتغيير الجذري في أسلوب ممارسة الأعمال، وإثراء تجربة العملاء، وتعزيز التواصل مع كافة الأطراف المعنية بشكل غير مسبوق.

وتطلق «فوربس- الشرق الأوسط» قائمة تستند على دراسة تحليلية لـ«أقوى 500 شركة عربية» مدرجة في أسواق 10 بلدان عربية، تم استخلاصها من خلال معالجة بيانات أكثر من 700 شركة. واستطاعت الشركات المشاركة أن تحقق إيرادات بلغت 331.58 مليار دولار، نتج عنها أرباح صافية وصلت قيمتها إلى 63.01 مليار دولار، مستندة على قاعدة من الأصول الصلبة بلغت 2211.05 مليار دولار، بإجمالي قيمة سوقية بلغت 749.2 مليار دولار حتى نهاية العام 2012.

وقد فرضت الشركات السعودية وجودها على القائمة بشكل كبير، إذ شاركت من خلال 123 شركة بمجموع موجودات قدرت بـ703 مليارات دولار، وحققت أرباحاً وصلت إلى 27 مليار دولار، لتحل الشركات الإماراتية ثانيا من خلال 87 شركة، بأصول بلغت 548 مليار دولار وأرباح بلغت 12 مليار دولار، كما حلت الأردن في المركز الثالث بـ75 شركة قدرت أصولها بـ89.4 مليار دولار، وبأرباح بلغت 1.65 مليار دولار. تليها عمان، الكويت، قطر، مصر، البحرين، لبنان، وأخيراً العراق بمشاركة واحدة.

أما صدارة القائمة، فكانت وبشكل حصري من نصيب «سابك» السعودية، بالرغم من تراجع ارباحها لعام 2012 بنسبة 15 في المئة إلى 6.6 مليارات دولار، وزيادة في موجوداتها بنسبة 2 في المئة لعام 2012 مقارنة بعام 2011. ليكون المركز الـ2 من نصيب مواطنتها شركة «الاتصالات السعودية» بأرباح بلغت 1.9 مليار، وإيرادات بـ15.8 مليار دولار. في حين كان المركز الـ3 من نصيب شركة «اتصالات» الإماراتية، لتحل «الكهرباء السعودية» في المركز الـ5. وبالحديث عن قطاع البنوك، فقد حل بنك «QNB» في المركز الـ4 بصافي أرباح بلغت 2.3 مليار دولار، وبمجموع أصول وصلت إلى 100.8 مليار دولار. وجاء «مصرف الراجحي» في المركز الـ6، يليه بنك «أبوظبي الوطني» سابعا. ومن الكويت حجز بنك الكويت الوطني «NBK» المركز الـ9 لينفرد بصدارة الشركات الكويتية في القائمة.

افتتح مجلس اتحاد المصارف الإسلامية بتركيا

نائب رئيس الوزراء التركي: الباب مفتوح لتراخيص بنوك جديدة ونرحب بالمزيد من البنوك المشاركة

إيوان يلقي كلمته في الاجتماع

ويكرم باباجان

■ أفق إيوان: 70 مليار ليرة حجم أصول البنوك الإسلامية العاملة في تركيا و916 مليوناً صافي أرباحها العام الماضي

أنقرة: قال نائب رئيس الوزراء التركي علي باباجان إن بنكين تركيين يستعدان للدخول في قطاع بنوك المشاركة التي تعمل وفق الشريعة خلال الشهور المقبلة، وأن الحكومة فتحت باب الحصول على تراخيص لبنوك جديدة بعد فترة من الإغلاق فضلت فيها أن تتم عملية الاستحواذ على البنوك التي كانت معروضة للبيع، قبل فتح المجال للحصول على تراخيص جديدة.

وأعرب باباجان في كلمته خلال الجمعية العمومية العادية الثانية عشرة لإتحاد المصارف الإسلامية التركية عن ترحيب حكومته بتأسيس بنوك مشاركة جديدة في تركيا في ظل النمو العالمي لصناعة الصيرفة الإسلامية، والنمو الثابت والقوى للبنوك العاملة بهذا الأسلوب حول العالم، مشيرا إلى أن تركيا تجمع عددا من بنوك المشاركة تتمتع بملاءة قوية وأداء مهني متميز.

وشدد باباجان خلال كلمته في الاجتماع الذي عقد مؤخرا في أنقرة وحضره قيادات المصارف الإسلامية بتركيا، على أن بلاده تضع شروطا للحصول على الترخيص لإنشاء بنك أو الاستحواذ على بنك قائم قائلا: «الأمر لا يتعلق بالمال فقط، هناك شروط مثل كفاية رأس المال، يجب أن نتأكد من الجهة التي تريد دخول السوق ومدى خبرتها في مجال البنوك، فدخول قليلي الخبرة والملاءة الى السوق المصرفي سيؤثر سلبا على النمو.

وقال انه دعا المسؤولين في البنكين اللذين يستعدان للعمل وفق الشريعة «بنك زيرات وبنك هولك» إلى لعب دورا مؤثرا في نمو الصناعة المصرفية وليس مجرد أخذ حصة من السوق، وحثهم على اكتشاف مناطق جديدة، والوصول إلى القطاعات التي ستؤدي إلى نمو الصناعة المالية التي لا تستطيع البنوك الإسلامية الحالية من الوصول إليها وتمثل لهم تحديا جغرافيا.

من جانبه أكد الرئيس التنفيذي في بيت التمويل الكويتي التركي «بيتك-تركيا» ورئيس مجلس اتحاد المصارف الإسلامية وسائر القطاع البنكي ككل، حيث وصلت أصول البنوك الإسلامية إلى 70.2 مليار ليرة بزيادة سنوية 25 في المئة وزادت التمويلات المجمعة بنسبة 23 في المئة وبلغ حجم الصناديق 49.2 مليار ليرة.

وأضاف ايوان بان البنوك الإسلامية واصلت مساندة قطاع الاقتصاد الحقيقي خلال الأزمة وبلغ حجم التمويل 50 مليار ليرة بزيادة 22 في المئة وبلغت حقوق الملكية 7.4 مليارات ليرة ونمت بنسبة 19 في المئة، كما نمت الأرباح بنسبة 14 في المئة وبلغ صافي الأرباح 916 مليون ليرة وزاد عدد الأفرع لتبلغ 829 فرعا والموظفين 15356 موظفا في نهاية 2012.

وقد أتاحت المناقشات واللقاءات على هامش الجمعية العمومية التباحث في كيفية تنمية دور بنوك المشاركة في الصناعة المالية التركية وابتكار أدوات مالية جديدة وأدوات لإدارة السيولة وبذل جهود إضافية للتعريف بطبيعة الخدمات والمنتجات التي تقدمها بأسلوب مبسط ومباشر.

تركيا تنتهي من تسديد ديونها لدى صندوق النقد الدولي

إسطنبول - «د. ب. أ»: انتهت تركيا من تسديد جميع ديونها المستحقة لصندوق النقد الدولي وذلك حسبما أعلن رئيس وزرائها رجب طيب أردوغان الذي قال قبيل اجتماع الهيئة البرلمانية لحزبه العدالة والتنمية الثلاثاء في أنقرة إنه تم تحويل مبلغ 412 مليون دولار للصندوق اليوم مشيرا إلى أن هذا المبلغ كان آخر قسط من هذه الديون.

وأوضح أردوغان أن تركيا لم تعد بذلك مدينة للصندوق بل تجري على العكس من ذلك محادثات بشأن دعم الصندوق ماليا وأضاف: «هذه هي المرة الأولى منذ وقت طويل التي تخفض فيها تركيا ديونها لدى صندوق النقد الدولي إلى صفر» وحسب وكالة أنباء الأناضول التركية فإن هذه هي المرة الأولى التي تصبح فيها تركيا منذ 52 عاما بلا ديون لدى صندوق النقد الدولي.

وبلغت ديون تركيا لدى الصندوق أكثر من 16 مليار دولار عام 2002 حيث مرت تركيا مطلع العقد الماضي بأزمة اقتصادية حادة وخضعت لإصلاحات اقتصادية شديدة مقابل الحصول على المساعدات المالية للصندوق، وتضاعف إجمالي الناتج المحلي لتركيا تقريبا منذ بدء هذه الإصلاحات، وأصبحت تركيا اليوم ضمن الدول العشرين الأقوى اقتصادا في العالم والتي تعرف بمجموعة العشرين.

صندوق الزمردة الخليجي
Zumorroda GCC Fund
صندوق الزمردة الخليجي كما في 30 إبريل 2013

صافي قيمة الوحدة كما في 30 إبريل	0.595 د.ك
العائد منذ التأسيس	-40.47٪
العائد منذ بداية السنة	12.789٪
العائد لشهر 30 إبريل	6.38٪
القيمة الاسمية د.ك	1

لمزيد من الاستفسار يرجى الاتصال على
22916701
مدير الصندوق
شرق للإستثمار
SHARQ INVESTMENT